S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/1051
21 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا
مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمـــة

١ - في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إعلام المجلس، بانتظام، بالتدابير التي تتخذها حكومة كرواتيا من أجل تنفيذ القرارين ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥). ويغطي هذا التقرير التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية كرواتيا لتنفيذ القرارين السالفي الذكر اعتبارا من ٢٣ آب/أغسطس، وهو موعد تقديم تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) (S/1995/730) وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ثانيا - التدابير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

ألف - معلومات أساسية

٢ - في تقريري المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) وتقريري إلى الجمعية العامة بشأن الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة (S/1995/730 و A/50/648) أشرت إلى حالة حقوق الإنسان في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، عقب الهجوم العسكري الكرواتي في هاتين المنطقتين. ونظرت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة بدورها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي وقعت أثناء الهجوم السالف الذكر وبعده (A/50/727). وتشير هذه التقارير إلى الانتهاكات التالية لحقوق الإنسان للسكان الصرب: قتل المدنيين أثناء العملية العسكرية وبعدها؛ إحراق ونهب الممتلكات العائدة للصرب، على نطاق واسع؛ مضايقة الصرب وإساءة معاملتهم؛ عدم توفير الرعاية والحماية الكافيتين للباقين من السكان الصرب، وهم يتألفون بصفة رئيسية من الأشخاص الضعفاء. وما زالت ترد أنباء عن انتهاكات من هذا القبيل إلى الوقت الحاضر.

٣ - وأدى القلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان للصرب المتبقين في كرايينا بقوات الأمم المتحدة للسلام إلى إنشاء فرق عمل معنية بحقوق الإنسان وتتألف من موظفي الشؤون السياسية والشؤون الإنسانية التابعين لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية انكرو)، والمراقبين العسكريين للأمم المتحـــدة والشرطـــة المدنيـــة للأمم المتحـــدة. وكـان يرأس عدة فرق خلال الشهرين الأولين، موظفون

211295 211295 95-41056

ميدانيون من مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة. وقد أجرت هذه الفرق تحقيقات مستفيضة وجمعت كمية كبيرة من المعلومات التي تفيد بوقوع تجاوزات لحقوق الإنسان في المنطقة، وخاصة نهب وحرق الممتلكات الصربية بصورة منتظمة.

٤ - وكان رد الفعل الأولي للحكومة الكرواتية هو إنكار أن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرق والنهب على نطاق واسع، والإعدام باجراءات موجزة والتخويف والاعتداء البدني، قد حدثت وما زالت تحدث. ومع استمرار التقارير التي تفيد بوقوع تجاوزات لحقوق الانسان، سلمت السلطات الكرواتية بأن انتهاكات قد حدثت، لكنها ألقت اللوم على "عناصر شريرة" ادعت أن القوات العسكرية وقوات الشرطة غير قادرة على السيطرة عليها. وردا على التقارير التي أفادت أن العديد من مرتكبي الانتهاكات يرتدون الزي العسكري الكرواتي، أضافت السلطات الكرواتية أن بعض المذنبين من المدنيين الذين يرتدون الزي الرسمي أو من جنود "الحرس الداخلي". وادعت السلطات العسكرية وسلطات الشرطة أن ليس لديها الموارد الكافية لوقف التجاوزات، ومع ذلك، ظلت القوات العسكرية في القطاعات السابقة بأعداد كبيرة ونجحت في فرض قيود على حركة المراقبين والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة لفترة تزيد عن شهر بعد الهجوم.

٥ - وأبلغ المفوض السامي لحقوق الإنسان رئيس كرواتيا عن قلقه بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي أفادت عنها التقارير في رسالتين مؤرختين ١٨ آب/أغسطس و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥، أعرب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كرواتيا عن رفض الحكومة لادعاءات النهب والحرق، وإن كان ذكر أن السلطات المختصة ستقوم بالتحقيق في الحوادث المبلغ عنها. وفي رسالة ثانية، مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، سلم بأن الحكومة لم تحقق بعد السيطرة الكاملة على أراضيها ووفر بيانات[١] عن حالات الانتهاك وعن الإجراء الذي اتخذته الحكومة في كل حالة.

باء - تدابير دوريات الشرطة

٦ - لزم وضع تدابير واسعة النطاق للقيام بدوريات من أجل الحيلولة دون وقوع هذه الحوادث. غير أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن التدابير التي اتخذتها حكومة كرواتيا في هذا الصدد غير كافية. وقد أعطى وزير الخارجية الكرواتي تأكيدات خطية للمفوض السامي لحقوق الإنسان، في ٢٣ آب/أغسطس، بأن "الحكومة الكرواتية قد اتخذت جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع المزيد من الحوادث". وعلى الصعيد المحلي، أعطت السلطات الكرواتية، بما في ذلك الحاكم العسكري، الجنرال شرماك، تأكيدات عديدة إلى موظفي الأمم المتحدة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بأن عدد دوريات الشرطة المدنية الكرواتية سيزاد قريبا في جميع أنحاء القطاعات السابقة. وبالرغم من هذه التأكيدات، لاحظ المراقبون التابعون للأمم المتحدة وجود عدد قليل من ضباط الشرطة الكروات في الريف، حتى ١٠ أيلول/سبتمبر، باستثناء منطقة فرليكا.

٧ - وتثير تقارير أخرى تساؤلات حول كفاءة الجهود الكرواتية المبذولة لحماية الصرب المتبقين من التجاوزات المستمرة. ففي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أبلغ موظفو الأمم المتحدة الذين اجتمعوا بالشرطة الكرواتية في كنين بإلغاء الدوريات المشتركة بين قوات الشرطة الكرواتية وقوات شرطة الأمم المتحدة نظرا لعدم توفر الأفراد والمركبات. وفي الأسبوع المنتهي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أيضا بأن هناك تخفيضا كبيرا في عدد نقط التفتيش التابعة للشرطة الكرواتية في القطاع الجنوبي السابق. وأبلغ أن السلطات المحلية أفادت بأن نقاط التفتيش المذكورة قد حلت محلها دوريات متنقلة ولكن ليس هناك حتى الآن ما يدل على وجود الدوريات البديلة المذكورة.

جيم - التحقيق والمقاضاة

٨ - قامت فرق عمل الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بجمع المعلومات، على أساس يومي، بشأن حالات الوفاة المشبوهة والإحراق المتعمد والنهب والمضايقة. وهذه الأفعال تعتبر جرائم بموجب القانون الجنائي في كرواتيا. ويرد أدناه موجز للمعلومات المتاحة لمصادر الأمم المتحدة وكذلك للبيانات ذات الصلة التي أصدرتها حكومة كرواتيا.

١ - حالات القتل

٩ - شهد موظفو الأمم المتحدة جثث ما يزيد على ١٥٠ شخصا توفوا في ظروف غامضة في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين. وتلقوا أيضا من السكان المحليين أنباء موثوقة عن حالات قتل عديدة، فأصبح مجموع حالات الوفاة المشبوهة أكثر من ٢٣٠ حالة. وكان أقل من ٣٠ من الموتى رجالا يرتدون الزي العسكري، كما أن عددا كبيرا من الجثث بها جروح بالرصاص في الظهر أو الرأس. وكانت نسبة كبيرة من الموتى من كبار السن: فقد قتل في القطاع الجنوبي السابق وحده أكثر من ٦٤ شخصا يزيد سنهم عن ٦٠ عاما.

١٠ - ويشير بيان صحفي صادر عن الحكومة الكرواتية مؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إلى ما مجموعه ٤١ حالة قتل سجلتها السلكات الكرواتية. وبالاضافة إلى ذلك، وفرت الحكومة الكرواتية، في مذكرة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، البيانات التالية التي تشمل الفترة من ٤ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر:

> "جرى التحقيق في ٢٦ حالة قتل: "تم توضيح" ١٥ من هذه الحالات (٤ حالات قتل متعدد و ١١ حالة قتل منفرد) تشمل ٣١ ضحية. ووجهت الاتهامات إلى ٢٠ شخصا أمام السلطات القضائية، منهم ثلاثة أشخاص من أفراد الجيش الكرواتي، وضابط شرطة واحد، والباقي من المدنيين. وتتخذ الشرطة تدابير لاقتفاء أثر مرتكبي ١١ حالة من حالات القتل الجاري التحقيق فيها. ويزعم أن المدنيين كانوا يرتدون أجزاء من الزي العسكري الكرواتي أو الزي الكامل".

١١ - وأنشأت الحكومة الكرواتية لجنة خاصة، تحت رعاية وزارة الداخلية، تتألف من ضباط شرطة ومحققين ممن لديهم خبرة كبيرة لمتابعة الجرائم الجسيمة. وكانت هذه اللجنة مسؤولة عن التحقيق في مقتل ٨ من الصرب المسنين في فاريفود في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الحادث، دفن الضحايا على وجه السرعة في مقبرة كنين، وادعى أن هذا تم قبل إبلاغ أسرهم بحوادث القتل. ووجد مراقبو الأمم المتحدة الذين زاروا موقع الجريمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر أن هناك آثار طلقات رصاص وبقع دماء وأدلة مادية أخرى في منازل الضحايا؛ وكانت هناك أيضا دلائل على أن الشرطة الكرواتية قد بدأت التحقيق في حوادث القتل. وفي الأيام التالية، فرضت قيود على الحركة في المنطقة المحيطة بفاريفود، مما أثار شواغل بشأن سلامة العدد القليل من الصرب المتبقين في المنطقة، وعرقل الجهود المبذولة من مراقبي الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث. ومع ذلك، أفادت التقارير في ٥ تشرين الأول/أكتوبر أنه تم تكثيف دوريات الشرطة في القرى المجاورة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أنه تم إلقاء القبض على ثمانية مشبوهين وسلّموا للمحكمة في زادار، وأن واحدا ما زال طليقا. ولم تتلق الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة معلومات كافية تسمح لها برصد الحالة بصورة فعالة، حيث أن التعاون الوثيق الذي وعدت به الشرطة الكرواتية لم يتحقق.

١٢ - وقامت الشرطة الكرواتية أيضا بالتحقيق في مقتل سبعة من الصرب في قرية جوشيك بالقطاع الجنوبي، في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وأفادت التقارير في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أنه تم احتجاز أربعة متهمين في زادار ولكن لم تقم دعوى رسمية ضدهم حتى ذلك التاريخ.

١٣ - وما زال هناك تفاوت كبير بين عدد الوفيات المشبوهة التي سجلتها الأمم المتحدة وعدد حالات القتل التي سجلتها السلطات الكرواتية. وقد حصل التحقيق في الحالات الشهيرة على كثير من الاهتمام، غير أنه لا يعرف الكثير عن التحقيقات التي جرت في حوادث أخرى. وفي أغلب الحالات، لم يحصل موظفو الأمم المتحدة سوى على معلومات نادرة عن حالة الاجراءات القانونية. ومما عرقل أيضا الجهود المبذولة لتحديد عدد المدنيين الذين قتلوا، أثناء الهجوم الكرواتي وبعده، رفض السلطات الكرواتية إتاحة إمكانية الوصول إلى سجلات الدفن الخاصة بأكثر من ٧٥٠ قبرا تم حفرها حديثا والتي وجدها موظفو الأمم المتحدة في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين منذ ٤ آب/أغسطس. وتبين الصلبان التي تحدد مكان القبور أسماء نسبة ضئيلة فقط من الذين دفنوا.

٢ - الإحراق المتعمد

١٤ - ليس من الممكن توفير العدد الدقيق للمنازل التي دمرتها النيران في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، وإن كان المجموع المقدر يتجاوز ٠٠٠ ٥ منزل. وعلى أساس ملاحظات الفرق القائمة بدوريات في جميع أنحاء كرايينا، تقدر بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي أن النيران دمرت في المناطق الريفية ٦٠ في المائة من المنازل في القطاع الجنوبي السابق و ٣٠ في المائة من المنازل في القطاع الشمالي السابق. وقام المراقبون العسكريون للأمم المتحدة بزيارة ٣٨٩ قرية في القطاع الجنوبي، فوجدوا

أن ٨٥٧ ١٦ من بين ٧٤٤ ٢١ منزلا قد دمرتها النيران أو لحقها بعض الضرر، وإن كان هذا الرقم يشمل الأضرار الواقعة قبل "عملية العاصفة" وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بأن عدد حرائق المنازل قد انخفض بعض الشيء قبيل نهاية آب/أغسطس، ظلت مصادر الأمم المتحدة تشاهد حرائق عديدة خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ولم ينخفض عدد التقارير التي تفيد بإحراق المنازل إلاّ في الشهر الماضي فقط.

١٥ - وقدمت الحكومة الكرواتية الإحصاءات التالية عن الفترة من ٤ آب/اغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥:

"سُجلت ٧٨٧ ٢ حالة إحراق متعمد. وشمل ذلك ٠٧٢ ٢ من المباني التي تضررت جزئيا بسبب العمليات القتالية، في حين دمر جزئيا أو كليا ٧١٥ مبنى نتيجة أعمال متعمدة، ووجهت اتهامات جنائية ضد ١١ شخصا".

١٦ - ولا يزال هناك تفاوت كبير بين عدد الممتلكات التي أدعي أن النار قد أضرمت فيها وفقا لتقديرات الأمم المتحدة (٠٠٠ ٥ على الأقل) وعدد الأشخاص المتهمين (١١) فيما يتعلق بهذه الحوادث. وعلاوة على ذلك، لا تشير الأرقام التي قدمتها الحكومة الكرواتية إلى مدى اشتراك العسكريين ومسؤولي الشرطة الكرواتيين. وفي حالات لا حصر لها شاهد موظفو الأمم المتحدة والموظفون الدوليون الآخرون بصورة مباشرة، الجنود الكروات والشرطة المدنية الكرواتية في أماكن قريبة جدا من المباني المحترقة دون أن يحاولوا على مايبدو إخماد النيران، بل إنه كان يبدو في بعض الحالات أنهم قد أضرموها. كما أن ادعاء الكروات بأن حوالي ٧٥ في المائة من المباني المحترقة "تضررت بسبب العمليات القتالية" لا يتفق مع تقارير الأمم المتحدة التي تثبت بالوثائق اندلاع حرائق عديدة في مناطق توقفت فيها الأعمال العدائية قبل أيام وأسابيع بل قبل أشهر أحيانا.

٣ - أعمال النهب

١٧ - هناك أدلة وفيرة على حدوث أعمال نهب على نطاق ضخم في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، بل إنه يستحيل حصر العدد الصحيح للحوادث الفردية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى تسجيل مئات من حوادث النهب. بيد أنه بالنظر إلى أن كثيرا من هذه الحالات تضمن سلسلة من حوادث النهب أو، في بعض الحالات، القيام بنهب عدة قرى في آن واحد، لا بد أن تبلغ تقديرات أعمال النهب الفردية الآلاف. ويصدق هذا بوجه خاص إذا أخذ في الاعتبار ما قيل بأنه جرى نهب معظم الممتلكات قبل حرقها. ويرى مسؤولو الأمم المتحدة أنه جرى تقريبا نهب جميع الممتلكات التي تخلى عنها الصرب في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين. وفي الواقع، جرى نهب معظم المساكن المهجورة بصورة متكررة، وأفادت التقارير الأخيرة عن حدوث عمليات سرقة لبلاط الأسطح، والأبواب ومواد بناء أخرى، بالنظر إلى أن جميع الممتلكات الشخصية القيمة قد أخذت بالفعل. وبالإضافة إلى نهب الممتلكات المتخلى عنها، أبلغ كثير من

الصرب الباقين المقيمين في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين أفرقة الأمم المتحدة بأنهم قد تعرضوا للسرقة تحت تهديد السلاح في كثير من الأحيان، من جانب مدنيين وأشخاص يرتدون الأزياء العسكرية الكرواتية.

١٨ - وقدمت الحكومة الكرواتية الأرقام التالية عن الفترة من ٤ آب/اغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥:

"تأكد وقوع ١ ٠٥٤ حالة نهب، جرى توضيح ٧٧٠ حالة منها ووجهت اتهامات إلى ١ ٢٦٠ شخصا"

١٩ - وهذه الأرقام لا تشير إلى عدد الجنود والشرطة الكروات المسؤولين عن هذه الحوادث. وفي تقرير مؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر، قال أحد المسؤولين الكروات في كنين إنه جرى اعتقال ٣٧٠ شخصا منهم ٢٦٠ مدنيا و ٧٠ من رجال الشرطة و ٣٥ جنديا كرواتيا للقيام بنهب المساكن. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ أحد كبار مسؤولي الشرطة الكرواتية الأمم المتحدة أنه تم اعتقال ثلاثة جنود كروات فيما يتعلق بنهب وترويع ومضايقة المدنيين في المنطقة. وقد نقل الجنود الثلاثة بعد ذلك إلى القيادة العسكرية في كارلوفاتش. وشاهد مراقبو الأمم المتحدة حوادث قامت فيها الشرطة الكرواتية بمصادرة أمتعة من الناهبين. وتوحي بعض الحوادث إلى أنه باستثناء مصادرة البضائع المسروقة، لم يتخذ أي إجراء آخر ضد الناهبين.

٢٠ - وتشير أرقام الحكومة الكرواتية إلى أنه ألقي القبض على عدد كبير من الأشخاص ووجهت تهم لهم (٢٦٠ ١) ومن الجدير بالذكر أنه جرى استدعاء عدد من المشتبه في قيامهم بتلك الأعمال ثم أطلق سراحهم. ولا يعرف بعد إلى أي مدى ستتابع السلطات الكرواتية هذه الاتهامات. وقد بذلت السلطات الكرواتية جهودا لمصادرة الممتلكات وإعادتها، ولكن يبدو أن هذه الجهود غير كافية لمعالجة مشكلة بهذه الخطورة.

٤ - تجاوزات متنوعة

٢١ - تلقت أفرقة الأمم المتحدة مئات التقارير عن قيام العسكريين والشرطة والمدنيين الكروات بمضايقة وترويع الباقين من الصرب. وكما لوحظ، أبلغ كثير من الصرب عن ارتكاب رجال يرتدون الأزياء العسكرية لحوادث سرقة تحت تهديد السلاح؛ وفي حالات أخرى، قال الصرب إنهم يخشون مغادرة منازلهم ولو لفترة وجيزة، خوفا من نهبها أثناء غيابهم. كما أبلغ عن تلقي تهديدات بالموت وأساليب ترويع أخرى، بما في ذلك إطلاق الرصاص في الهواء.

٢٢ - وفيما يتعلق بالسكان الصرب الباقين في القطاعين السابقين ومعظمهم من كبار السن، فإن هذه الاعتداءات مضنية بصورة شديدة. وأفاد كثير من السكان أنهم ما زالوا يعيشون في خوف، بالرغم من

زيادة دوريات الشرطة الكرواتية. بيد أن آثار هذه الحالة لم تكن نفسية فحسب: فقد تعرض كثير من الصرب كبار السن لسرقة أشياء أساسية لمعيشتهم، بما في ذلك الماشية، والحطب، بل وعبوات المعونة الإنسانية.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك تقارير مزعجة تفيد بقيام العسكريين والشرطة والمدنيين الكروات بالاعتداء البدني على الصرب. وفي حالات عديدة، أبلغ كبار السن من السكان بأنهم تعرضوا للضرب أو الاعتداء على أيدي من قاموا بسرقتهم. وفي عدد قليل من الحالات، أفاد الأشخاص الذين احتجزتهم السلطات الكرواتية بأنهم تعرضوا للضرب أثناء وضعهم تحت التحفظ وشاهد المراقبون المعنيون بحقوق الإنسان الكدمات وآثار الجروح الناتجة عن هذا الاعتداء. كما أبلغ الأشخاص المحتجزون تحت التحفظ الكرواتي على ذمة التحقيق في الاتهامات المتعلقة بالعصيان المسلح مراقبي الأمم المتحدة عن تعرضهم للاعتداء البدني؛ وتتعلق معظم التقارير بالتعرض للضرب في المرحلة الأولى من الاحتجاز عقب الاعتقال مباشرة.

٥ - عدم فعالية إنفاذ القانون الجنائي

٢٤ - وردت أنباء تفيد بأن مسؤولي الشرطة كانوا يبدون أحيانا موقفا يتسم باللامبالاة عند إبلاغهم بوقوع جرائم. وفي عدد من الحالات لم يتخذ أي إجراء على الإطلاق. وفي ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، لاحظت وكالة دولية أثناء زيارتها قرية برلياي أن سكانها الصرب العشرة اشتكوا للشرطة الكرواتية من قيام رجال يرتدون الزي الرسمي بمضايقتهم. وكان الرد الرسمي هو أنه ليس بالإمكان عمل أي شيء. وأدعى رجل صربي يبلغ من العمر ٧٥ عاما أنه تعرض للضرب في بيته في كنين يوم ٢٢ آب/أغسطس على أيدي جنود كروات وأن الشرطة الكرواتية سخرت منه عندما حاول الإبلاغ عن الضرب.

٢٥ - وفي عدد من الحالات الأخرى، لم تكن استجابة السلطات الكرواتية حسنة التوقيت وشاملة كما ينبغي. وفي بعض الحالات، كان من الواضح أن التحقيقات التي أجرتها الشرطة الكرواتية غير كافية، وفي ٢٥ آب/أغسطس، وجدت فرقة عمل معنية بحقوق الإنسان قرية غروبوري في القطاع الجنوبي مشتعلة بكاملها تقريبا. وأخطرت الفرقة السلطات الكرواتية التي قالت أنها ستستجيب لذلك على الفور. بيد أنه عندما عادت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان إلى القرية في المساء لم تكن الشرطة الكرواتية قد اتخذت أي إجراء بعد. وعثرت الفرقة على جثتين لشخصين في ذلك المساء واكتشفت ثلاث جثث أخرى في اليومين التاليين. وكانت في الجثث الثلاث إصابة في الرأس من طلق ناري، وقطعت رقبة رجل مسن، وعلى ما يبدو احترقت امرأة تبلغ من العمر ٩٠ عاما حتى الموت في بيتها. وبعد عدة أيام، قال الحاكم العسكري للمنطقة أن تحقيقاته كشفت عن أن الاشتباكات المسلحة التي وقعت في القرية أسفرت عن نشوب الحرائق مما أدى إلى وفاة امرأتين لم تعرف هويتهما وأن رجلين مسنين "تعرضا لإصابات من القذائف". وبالرغم من أن السلطات الكرواتية قدمت تأكيدات بأن سيجرى تحقيق كامل في هذا الحادث، عثر فريق معني بحقوق الإنسان عاد إلى غروبوري بعد أكثر من اسبوعين من القتل على رصاصتين

وغلافيهما على الأرض الغارقة بالدماء في غرفة نوم رجل مسن كان أحد الضحايا. وهذا يدل على عدم إجراء تحقيق شامل.

٢٦ - وفي القطاع الشمالي، ظلت جثة رجل مسن قتل على ما يبدو في أوائل آب/أغسطس وهو جالس على كرسي في شرفة بيته، كما هي بالرغم من إرسال عدة تقارير إلى الشرطة الكرواتية منذ أيلول/سبتمبر. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظ أفراد دورية من الشرطة المدنية للأمم المتحدة أن الجثة ظلت في الشرفة وعادت الدورية بعد أربعة أيام لتجد أن الجثة قد غطيت ببطانية. وفي حالات متعددة، أبلغت أفرقة الأمم المتحدة الشرطة الكرواتية أنها قد عثرت على جثث. وعند العودة إلى مكانها بعد عدة أسابيع، لاحظت أن الجثث لا تزال موجودة مع عدم وجود ما يدل على أن السلطات الكرواتية قد اتخذت أي إجراء سواء للتحقيق في الوفاة أو لترتيب عملية الدفن المناسبة.

٢٧ - وقد أبلغ مسؤولو الأمم المتحدة عن مواجهة صعوبات في استخلاص ردود تفصيلية من الشرطة الكرواتية والسلطات القضائية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة في هذه الحالات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بعمليات الاعتقال، وبتوجيه الاتهامات وتواريخ المحاكمة. وقد أبلغ عن مواجهة هذه الصعوبات في جميع الحالات، حتى في أكثرها إثارة للاهتمام. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الحالات التي ادعت السلطات أنها قامت بتسويتها لا تتعدى كونها حالات تتعلق بأشخاص جرى اعتقالهم ولا يزالون بانتظار المزيد من التحقيقات أو المحاكمة.

ثالثا - الحالة الإنسانية للسكان الصرب الباقين

٢٨ - يقدر بأن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، أي أكثر من ٩٠ في المائة من السكان الصرب، فروا من القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين في أعقاب الهجوم الكرواتي الأخير. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن عدد السكان الصرب الباقين في هذين القطاعين يتجاوز ٠٠٠ ٩ بقليل. ويشكل الأشخاص الضعفاء وبينهم المسنون والمعوقون، زهاء ٧٥ في المائة من سكان المنطقة.

٢٩ - ويستفاد من بيانات الحكومة الكرواتية أن أكثر من ٤٠٠ ٢ من سكان القطاعين السابقين هم مسنون تلزمهم مساعدة ضخمة. ويقدر الصليب الأحمر الكرواتي أن من هذه المجموعة ٢٧٠ شخصا لن يستطيعوا البقاء على قيد الحياة إذا لم يحصلوا على رعاية في مؤسسات. وتفيد التقارير أن هناك ٦٥ شخصا في غاية الضعف أدخلتهم أفرقة الصليب الأحمر الكرواتي، بالفعل، الى مرافق الرعاية.

٣٠ - والحالة الإنسانية لهؤلاء الصرب الباقين خطرة جدا. فقد وجدت أفرقة الأمم المتحدة مسنين من الصرب في أمس الحاجة الى الغذاء والمساعدة الطبية والمأوى اللائق. كما أن مسألة تأمين الرعاية الطبية الوافية هي مسألة بالغة الخطورة. فقد أفيد أن إثنين من الصرب المسنين، موجودين في القطاع الشمالي السابق، توفيا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن رفضت المرافق الطبية المحلية إحاطتهما بالعناية الطبية

الملائمة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، توفي شيخ في الثانية والثمانين من عمره، مصاب بتعوق جزئي، لأنه لم يحصل على عناية طبية سريعة. وقد اكتشفه موظفو الأمم المتحدة، أول الأمر، في حالة من الضعف الشديد في موقع منعزل، وكان ذلك بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس. ولم تُجد تدخلات هؤلاء الموظفين لدى السلطات الطبية المحلية. وفي آخر الأمر، وافقت السلطات المذكورة، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على نقل هذا الشيخ الى مستشفى غلينا. لكن عملية النقل لم تحصل، لأنه لم تكن ثمة سيارات إسعاف. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجد الرجل ميتا.

٣١ - وفي القطاع الغربي السابق، يعاني السكان الصرب من عدم الحصول على المساعدة الإنسانية. فالكثيرون من الصرب الموجودين في منطقة أوكوتشاني مثلا هم، مسنون يعيشون في قرى منعزلة لا كهرباء فيها ولا خدمات هاتفية.

٣٢ - وقد اتخذت حكومة كرواتيا، ولو متأخرة، عددا من التدابير اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. وصرح وزير العمل والرعاية الاجتماعية في هذا البلد بأنه سيجري، في بترينيا وكنين، افتتاح مراكز خاصة لاستقبال المسنين والمرضى. وأفيد، علاوة على ذلك، أن الصندوق الكرواتي لتأمينات التقاعد والعجز سيوزع على سكان كرواتيا الصرب ٦٦٦ بدل تقاعد ستدفع بمفعول رجعي ابتداء من آب/أغسطس. وتزعم الحكومة أيضا أن الجميع، تقريبا، حصلوا على المستندات اللازمة، مع أن السكان المحليين لا يزالون يفيدون أفرقة الأمم المتحدة بأنهم يواجهون صعوبات في الحصول على هذه المستندات. وقد قامت السلطات الكرواتية، متعاونة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومع الصليب الأحمر الكرواتي، يوزع ثمانية أفرقة في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين لإجراء تقييم لاحتياجات السكان. ويهدف الصليب الأحمر الكرواتي الى استبانة الأشخاص الذين هم في حالة ضعف، وتلبية احتياجاتهم، بينما تركز الحكومة الكرواتية على المسائل الطبية، وتسجيل السكان، وعلى مسائل المستندات والمواطنية والممتلكات. وكثيرا ما رافق الأفرقة موظفون من الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وموظفون آخرون في الأمم المتحدة كانوا يساعدون على تعريف موظفي الصليب الأحمر بالمنطقة وباحتياجات السكان الصرب الباقين. وأفادت السلطات الكرواتية بأنها استقصت ٢٧٠ ٥ شخصا وبأنها في معرض إنشاء مصرف بيانات للمعلومات المجمعة. ويفاد عن الوكالات الكرواتية المشتركة في هذا الجهد أنها عملت، في الوقت ذاته، على تلبية الاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين شملهم الاستقصاء. وأفاد موظفو الأمم المتحدة الذين يتنقلون مع الأفرقة بأن هؤلاء الأشخاص يشعرون بالحرمان لأن المساعدة لم توزع عندما كانت الأسئلة توجه إليهم.

٣٣ - ورغم هذه الجهود، يظل الرأي الإجمالي للوكالات الدولية العاملة في المنطقة هو أن السلطات الكرواتية لا يزال عليها أن تبذل الكثير لمواجهة محنة المرضى والمسنين في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين. ومع أن هذه السلطات قد أعطت، الآن، تأكيدات بأنها منصرفة الى تأمين ما يكفي من الغذاء والمأوى والرعاية الطبية لسكان المنطقة، يظل من غير المؤكد أنه سيجري تكريس الموارد اللازمة لمعالجة الاحتياجات المستبانة في استقصاء التقديرات، الذي أنجز. ولا تزال أفرقة الأمم المتحدة العاملة في

القطاعين السابقين تجد أشخاصا يعيشون في أحوال يائسة وتواجه صعوبات متواصلة في الحصول على المساعدة عندما توجه انتباه السلطات المحلية الى هذه القضايا. مثلا: يعتمد الصليب الأحمر في غلينا على الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في تسليم طرود المساعدة الإنسانية، لأن العاملين لديه لا يمكنهم، إذ يستعينون بالسيارة الوحيدة المتاحة لهم، أن يشملوا بمساعدتهم القرى الأربعين الواقعة في منطقة مسؤوليتهم وقد صرح موظف كرواتي كبير في منطقة سيزاك، خلال اجتماع عقده مع موظفي الأمم المتحدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن احتياجات الأقلية الصربية هائلة وعسيرة التلبية للغاية، بسبب انعدام الموظفين والسيارات. وفي القطاع الجنوبي السابق، صرحت السلطات الكرواتية مؤخرا بأن ١٠٠ من أسرة مستشفى كنين ستكرس للحالات الطبية العاجلة، إلا أن هذه السلطات رفضت تحديد موعد لتنفيذ تعهدها بإتاحة الحيِّز اللازم.

رابعا - مسألة عودة اللاجئين الصرب

٣٤ - بين اللاجئين صرب من كرايينا الـ ٠٠٠ ٢٠٠ الموجودين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أبدى ٠٠٠ ٢٠ رغبتهم في العودة الى كرواتيا لكن هناك عقبات مختلفة، عملية وقانونية وإدارية، تقف حائلا دون عودتهم.

٣٥ - فالقانون الذي صدر مؤخرا بشأن "الاستيلاء المؤقت على ممتلكات معينة وإدارتها" يجيز للسلطات الكرواتية بسط سيطرتها على "الممتلكات المهجورة"، ثم، بعد ذلك، تقديم هذه الممتلكات الى المشردين واللاجئين الكرواتيين لكي يستعملوها "استعمالا مؤقتا". ويشترط هذا القانون على المالك الشرعي أن يعود الى كرواتيا ليطالب بممتلكاته. وكانت قد حددت للمالكين، في البدء، مهلة ٣٠ يوما للمطالبة بممتلكاتهم، ثم مددت المهلة الى ٩٠ يوما، وذلك حتى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. لكن هذا التمديد لم يكن له أثر في إيجاد ضمانات كافية لحقوق الملكية العائدة للصرب. فصاحب الملك يظل ملزما بأن يقدم مطالبة شخصية، وعليه أيضا أن يتعهد بالاستقرار مجددا في كرواتيا، وبالقيام، بنفسه، باستعمال الممتلكات المعنية وحتى لو رجع المالك في غضون المهلة المحددة، لا تعاد إليه ممتلكاته إلا عندما يجد المواطن الكرواتي الذي خصصت الممتلكات له "ممتلكات [أخرى] ملائمة لكي يحوزها ويستعملها". وبالنظر الى العراقيل الشديدة التي تحول دون العودة، والتي نوقشت آنفا، يشكل اشتراط مطالبة المالكين بممتلكاتهم قبل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر عقبة يكاد يستحيل تذليلها، تقف في وجه غالبية اللاجئين الصرب. والقانون، لا ينطبق على الأراضي والمنازل فحسب، بل أيضا على الممتلكات المنقولة، ومنها المفروشات والآلات والمعدات. والواقع أن العائدين الكرواتيين الموجودين في القطاع الشمالي السابق أحاطوا أفرقة الأمم المتحدة علما، في تشرين الأول/أكتوبر، بأن السلطات الكرواتية طلبت منهم أن يلتمسوا المأوى والمفروشات والملابس في المنازل المهجورة. ونسب الى أحد موظفي الشرطة الكرواتية تصريح مفاده أنه يجوز للعائدين الكرواتيين أخذ "كل ما يلزمهم" من المنازل المهجورة، وذلك دون إذن رسمي.

٣٦ - ولا يزال صرب كرواتيا اللاجئون الراغبون في العودة الى كرواتيا يصطدمون بالعقبات البيروقراطية. فالتقارير تفيد بأن مكتب الاتصال الكرواتي في بلغراد وسفارة كرواتيا في بودابست يقفان كلاهما من هؤلاء اللاجئين موقفا فيه استنكاف شديد عن التعاون. وقد أفيد أيضا بأن سلطات الحدود الكرواتية رفضت، في ١٩ أيلول/سبتمبر، السماح لبعض الصرب الكرواتيين بدخول كرواتيا عند معبر دافور، مدعية أن هذا المعبر مقصور على المسلمين وعلى كرواتيي البوسنة.

٣٧ - وورد في بيان صحفي رسمي صدر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أن حكومة كرواتيا قررت السماح بالعودة الفورية للأشخاص من أصل صربي الذين يرغبون في العودة الى منازلهم إذا كان لهم أقارب أدنون موجودون في كرواتيا حتى الاسبوع الذي ينتهي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ورغم هذا التأكيد الذي يطمئن الى اتباع سياسة إنسانية لصالح توحيد الأسر، توقفت مسيرة مجموعة من اللاجئين الصرب المسنين، تزيد على ١٠٠ شخص، في براتش، هنغاريا، طوال عدة أسابيع، بسب عوائق بيروقراطية مختلفة سدت طريق عودتهم الى كرواتيا. ولم تحصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على إذن الدخول الى كرواتيا لـ ٥٩ من أفراد هذه المجموعة. وكانت هذه أول مجموعة من صرب كرايينا تعود الى كرواتيا برعاية المفوضية؛ وليس هناك إلا قلة قليلة من صرب كرواتيا اللاجئين استطاعت أن تعود بمفردها. وصرحت حكومة كرواتيا بأن العودة الجماعية ستكون مستحيلة طالما لم يبرم اتفاق محدد في هذا الشأن بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

خامسا - الحقوق الدستورية للسكان الصرب الباقين في كرواتيا

٣٨ - في أيلول/سبتمبر، قرر البرلمان الكرواتي تعليق نفاذ عدة مواد من "القانون الدستوري المتعلق بحقوق الإنسان والحريات والحقوق العائدة للجماعات الوطنية والعرقية في جمهورية كرواتيا" وهذا التدبير يثير الشكوك حول اعتزام السلطات الكرواتية أن تشجع، فعلا، حقوق الأقليات، ولا سيما حقوق الأقلية الصربية التي تعيش في أراضي كرواتيا. فبموجب هذا القرار عـُلق العمل بالمواد التالية: المادة ١٣، التي تضمن مركزا خاصا للمقاطعات التي تتكون غالبية سكانها من أقليات وطنية، والفقرات ١ و ٣ و ٤ من المادة ١٥، التي تنص على وجود مؤسسات تعليمية منفصلة؛ والفقرة ١ من المادة ١٨، التي تقضي بنسبة التمثيل في المجلس النيابي والحكومة والسلطة القضائية. وجدير بالذكر أن اعتماد هذه الأحكام قد اعتبر واحدا من الشروط الأساسية للاعتراف الدولي بكرواتيا.

٣٩ - كما أدى القرار البرلماني السالف الذكر إلى تعليق المادة ٦٠ من القانون نفسه التي تنص على إنشاء محكمة مؤقتة لحقوق الإنسان. بيد أن الحكومة الكرواتية ذكرت أنها قامت مؤخرا بإصدار قرار للشروع في إنشاء هذه المحكمة. وقامت وزارة العدل بإنشاء فريق عامل للنظر في المسائل القانونية ذات الصلة.

سادسا - احتجاز الصرب من القطاعات السابقة

٤٠ - قامت حكومة كرواتيا باعتقال واحتجاز عدد من الصرب في أعقاب الهجوم العسكري في القطاعين السابقين الشمالي والجنوبي. وقدمت حكومة كرواتيا المعلومات التالية بشأن هذه المسألة:

"في أعقاب إنجاز عملية "العاصفة"، أقيمت مراكز للاحتجاز في غوسبيتش وكارلوفاتش، وسيساك، وسبليت، وسيبينيك وزادار. ومر من خلال هذه المراكز ١٠٨ ١ أشخاص أطلق سراح ٢٢٣ منهم وأرسلوا إلى مراكز مدنية، أما الباقون (٨٨٥) المشتبه بارتكابهم جرائم حرب، فقد تم تسليمهم إلى سلطات التحقيق. وتم معاملة السجناء معاملة حسنة ... وتم إغلاق جميع المراكز المذكورة في الفترة من ١٤ آب/أغسطس إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥".

٤١ - ولا تزال السلطات الكرواتية تحتجز أكثر من ٧٠٠ شخص. ولم توجه حتى الآن أي تهمة إلى كثير من المحتجزين وهم حاليا في "الاحتجاز قيد التحقيق" ويبلغ الحد الأقصى لفترة هذا الاحتجاز المنصوص عليه في القانون الكرواتي ستة أشهر، وتم في بعض الحالات تمديد فترة الاحتجاز، وفقا للقانون، حتى شباط/فبراير ١٩٩٦ بأمر من المحكمة العليا الكرواتية.

٤٢ - أما المدعى عليهم الذين وجهت إليهم الاتهامات فيتهمون غالبا بارتكاب "العصيان المسلح" أو "جرائم الحرب" (الجرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الجرائم ضد المدنيين) أثناء الفترة التي كانوا يخدمون فيها في القوات المسلحة لـ "جمهورية كرايينا الصربية". وبدأت المحاكمات في بعض القضايا. وفي محاكمتين في غوسبيتش انتهيتا في ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن أكثر من ٢٠ شخصا أدينوا وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين ونصف وست سنوات لارتكابهم أعمال "العصيان المسلح". وفي محاكمة انتهت في ١١ كانون الأول/ديسمبر في زادار، وجهت إلى ٢٦ صربيا تهمة ارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين في قرية سكبرنيا في عام ١٩٩١ ولم يحضر المحاكمة سوى متهم واحد، أما المتهمون الـ ٢٥ الباقون فقد حوكموا غيابيا. وأدين ١٨ منهم؛ وتم تعليق القضايا الخاصة بالمتهمين الثمانية الباقين بانتظار إجراء مزيد من التحقيق. ومن بين الذين أدينوا، حكم على ١٦ منهم بالسجن لمدة ٢٠ سنة، وحكم على أحد المتهمين بالسجن لمدة ١٥ سنة، وحكم على المتهم الوحيد قيد الاحتجاز بالسجن لمدة ١٠ سنوات. وحكمت محكمة عسكرية في كارلوفاتش في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على ١٨ صربيا تم اعتقالهم في أعقاب "عملية العاصفة" بالسجن لمدد تصل إلى ١٠ سنوات لارتكابهم العصيان المسلح.

٤٣ - وعقدت قوة الأمم المتحدة للحماية/عملية أنكرو عددا من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات في محاولة لتعزيز تنسيق رصد احتجاز صرب كرايينا ومحاكمتهم. ويقوم عدد من المنظمات الدولية بزيارة المحتجزين. وتركز قوة الأمم المتحدة للحماية عملية أنكرو بالإضافة إلى الموظفين الميدانيين التابعين لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المسائل القانونية التي تنبثق عن هذه القضايا، في حين تتولى لجنة الصليب الأحمر الدولية، وفقا لولايتها، المسؤولية الرئيسية عن رصد أحوال الاحتجاز. وتلقى موظفو عملية

أنكرو، أثناء الزيارات التي قاموا بها للمحتجزين، تقارير موثوقة عن عمليات الضرب التي قامت الشرطة الكرواتية، التي ذكر أن معظمها حدث في الساعات أو الأيام الأولى من الاحتجاز.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرى موظفو عملية أنكرو مؤخرا دراسة استقصائية بشأن التمثيل القانوني لـ ١١٩ من المحتجزين. ومن أصل المجموعة التي أجريت مقابلات معها، لم يكن لأكثر من نصفهم (٦٢) إمكانية الحصول على المشورة القانونية، بالرغم من الشرط المنصوص عليه في القانون الكرواتي بتوفير محامين تعينهم المحكمة في جميع الحالات التي تبلغ فيها العقوبة القصوى ١٠ سنوات أو أكثر. ومن بين الذين كان لديهم محامون عينتهم المحكمة، كان هناك ٢٣ شخصا لم يقم محاموهم بزيارتهم أو أنهم لم يلتقوا بمحاميهم إلا مرة أو مرتين أثناء فترة احتجازهم التي بلغت ثلاثة أشهر. وفي بعض الحالات، لم يلتق المحتجزون بمحاميهم إلا في جلسات المحكمة.

٤٥ - ويعد الافتقار إلى التحديد الذي لوحظ في مذكرات الاعتقال والتهم الموجهة ضد المحتجزين من صرب كرايينا سببا لمزيد من القلق. وكما كانت عليه الحال ولا تزال في سلافونيا الغربية، فإن بعض المتهمين يواجهون تهما عامة لم يتم تفصيلها بصورة كافية لإعداد أو تقديم دفاع مناسب.

سابعا -التعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة

٤٦ - ذكرت المحكمة الدولية أنه منذ عقد الاجتماعات الأولى بين المدعي العام وكبار الوزراء في زغرب، فقد أعلن بوضوح أن كرواتيا ستتعاون مع المحكمة بشكل كامل وغير مشروط. وقدم هذا التأكيد على أعلى مستوى ولم يكن يستند إلى الموقف الذي تتخذه الحكومات الأخرى. ومنذ ذلك الحين ما فتئت تجري اتصالات منتظمة بين مكتب المدعي العام والسلطات الكرواتية. وجرت التحقيقات التي قامت بها المحكمة في كرواتيا وتمت إقامة مكتب اتصال مؤقت في زغرب. وليس لدى المدعي العام أي مبرر للشكوى إزاء مستوى التعاون الذي تلقاه حتى الآن.

٤٧ - وذكرت الحكومة الكرواتية ما يلي بشأن تعاونها مع المحكمة:

"أعربت كرواتيا في عدة مناسبات عن استعدادها للتعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة جرائم الحرب، من خلال الرسائل أو أثناء المحادثات الثنائية. أما تحفظ كرواتيا الوحيد (بالنظر لرفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، التعاون صراحة) فيشير إلى إمكانية ألا يقدم إلى المحاكمة سوى الكروات أو الكروات والمسلمون من البوسنة والهرسك، وإلى أن المحاكمات ينبغي أن تبدأ عندما تتيسر إمكانية الوصول إلى مرتكبي جرائم الحرب. وفي كرواتيا، تم افتتاح مكتب المحكمة الدولية لجرائم الحرب وشرعت في العمل في منتصف تشرين

الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وتم تعيين الأستاذ إيفو بوسيوفيتش ممثلا كرواتيا دائما لدى المحكمة الدولية".

٤٨ - وتم الإعراب عن القلق إزاء ترقية اللواء فيومير بلاسكيتش من القوات الكرواتية البوسنية في هيئة تفتيش الجيش الكرواتي، الذي وجهت إليه المحكمة الدولية مؤخرا لائحة اتهام. وأصدرت الحكومة الكرواتية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بلاغا صحافيا تذكر فيه أن المنصب الجديد للواء بلاسكيتش في الجيش الكرواتي يعتبر تنزيلا لرتبته وأن نقله قد تم قبل عدة أيام من العلم بلائحة الاتهام الصادرة عن المحكمة.

ثامنا - حالة اللاجئين في منطقة كوبلييسكو

٤٩ - في مطلع شهر آب/أغسطس، فر حوالي ٠٠٠ ٢٥ من المسلمين البوسنيين الموالين للسيد فكرت عبديتش، من بينهم نساء وأطفال، إلى كرواتيا من منطقة فيليكا كلادوسا التابعة لبيهاتش، في الشمال الغربي من البوسنة والهرسك، وذلك في أعقاب سقوط تلك المنطقة بأيدي القوات الحكومية البوسنية. وتم إيواء هؤلاء اللاجئين، الذين يشعر كثير منهم بعدم الاطمئنان للعودة إلى بيهاتش في الوقت الذي لا يزال الفيلق الخامس التابع للجيش البوسني يسيطر على المنطقة، في مخيمات في منطقة كوبلييسكو على جانبي الطريق بين فوينتش وفيليكا كلادوسا.

٥٠ - وما فتئت الحكومة الكرواتية حتى الآن غير راغبة في الاعتراف بهم كلاجئين والسماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحسين الأحوال المعيشية غير الملائمة السائدة حاليا في منطقة كوبلييسكو. وقدر عدد من الوكالات الدولية أن موقع المخيم غير مناسب إلى حد كبير. ويفتقر إلى المرافق الصحية السليمة مما يؤدي إلى مشاغل خطيرة تتعلق بالصحة. كما تعتبر أماكن الإقامة المؤقتة التي تم إيواء اللاجئين فيها غير كافية لأحوال الشتاء.

٥١ - وقد أشارت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان إلى حالة هؤلاء اللاجئين في آخر تقرير لها (A/50/727-S/1995/933). ودخل عدة مئات من أفراد الشرطة الخاصة الكرواتية المخيم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، لـ "إعادة حكم القانون والنظام" على ما يقال. إلا أنه وردت تقارير مزعجة تفيد بأن الشرطة قصرت في الاستجابة إلى الطلبات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللاجئون للتحقيق في حوادث أمنية. علاوة على ذلك، وحتى عندما تدخلت الشرطة الكرواتية، فإنها لم تقم إلا بتحقيقات خاطفة احتجزت على أساسها أشخاصا وأعادتهم قسرا إلى فيليكا كلادوسا. وعلى سبيل المثال، وإثر اضطرابات واسعة النطاق جدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت الشرطة الكرواتية أكثر من ٥٠ شخصا بشكل عشوائي على مايبدو. ومع أنه أطلق سراح النساء والأطفال والمسنين على الفور، فقد أعيد ٣٢ رجلا قسرا إلى فيليكا كلادوسا. وتشير أنباء موثوق بها إلى أن بعض الرجال تعرضوا للضرب وهم في حراسة الشرطة الكرواتية: ولاحظ المراقبون الدوليون الذين أجروا مقابلات مع بعض من الرجال آثار ضرب حديثة.

٥٢ - وأبرم في اجتماع عقد في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. اتفاق على إنشاء بعثة للنوايا الحسنة وقوات شرطة مشتركة لتحقيق "العودة" بين حكومات البوسنة والهرسك وكرواتيا وتركيا وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، انشئت قوة شرطة ثلاثية مكونة من ١٠٠ شرطي بوسني، و٥٠ شرطيا كرواتيا و ٥٠ شرطيا تركيا وبدأت تقوم بدوريات في منطقة فيليكا كلادوسا. وفي الأثناء، ومع تدهور الأحوال الجوية في الشهر الماضي، سجلت حتى هذا التاريخ عودة دفق مستمر من اللاجئين بلغ مجموعه ٠٠٠ ٥ شخص إلى منطقة فيليكا كلادوسا.

تاسعا - الحالة في القطاع الشرقي

٥٣ - في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٩ (١٩٩٥) حث المجلس "الأطراف والجهات الأخرى المعنية على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في القطاع الشرقي وما حوله ...". وتم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بحضور وسيط الأمم المتحدة وسفير الولايات المتحدة في كرواتيا توقيع "اتفاق أساسي بشأن منطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية" بين ممثلي الحكومة الكرواتية ووفد التفاوض الصربي (S/1995/951، المرفق). وينص الاتفاق، في جملة أمور على أن تحترم في المنطقة أعلى مستويات حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا. ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٠٢٣ (١٩٩٥) بالاتفاق الأساسي وأعرب عن استعداده للنظر في الطلب بإنشاء إدارة انتقالية والإذن بقوة دولية مناسبة. وفي الوقت الحاضر، لم تجد من تطورات محددة تستحق الإبلاغ فيما يتعلق بالحالة على الميدان.

عاشرا - ملاحظات

٥٤ - ما زالت ترد حتى يومنا هذا تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، وإن كان على نطاق أقل. وهناك تفاوت كبير بين عدد المذنبين الذين قدموا حتى الآن للعدالة وعدد الانتهاكات المبلغ عنها لحقوق الإنسان. وينبغي بذل جهد شامل لاعتقال جميع المذنبين وعرضهم فورا على المحاكمة.

٥٥ - وتفيد الأنباء أن عددا من الأفراد حاول تقديم شكاوى ضد مدنيين من الكروات وضد بعض موظفي الأمن. إلا أن المسؤولين عن الشرطة يبدون عموما حسب الظاهر موقفا غير متجاوب ولم يتخذوا في العديد من الحالات أي إجراء.

٥٦ - ولا يتوفر قدر كاف من الحماية لحق صرب كرايينا في البقاء بديارهم. ويواجه الصرب الباقون الكثير من أعمال المضايقة والترويع، وما فتئ الناهبون واللصوص المسلحون يسلبون السكان الصرب من ممتلكاتهم ومن شعورهم بالأمن. وتنعدم الثقة لدى ضحايا هذه التجاوزات في كون السلطات الكرواتية ستواجه هذه الجرائم لذلك فإنهم ينفرون من تسجيل شكاوى لدى الشرطة الكرواتية. وفي الحالات التي

توجه فيها الصرب الى الشرطة الكرواتية، قوبلت شكاواهم بعدم الاكتراث من جانب السلطات التي تدعي أنه ليس هناك ما يمكن القيام به لمعالجة الوضع.

٥٧ - وتقلصت حقوق السكان الصرب الذين فروا أثناء العملية العسكرية في العودة إلى ديارهم في كنف السلامة والكرامة على نحو خطير بسبب عدم اتخاذ تدابير بناءة لتسهيل عودتهم. ولم يتمكن العديد من الصرب الذين تحق لهم من ناحية المبدأ المواطنية الكرواتية، بل حتى البعض ممن يحملون مستندات كرواتية من العودة نظرا للعقبات التي تقيمها السلطات الكرواتية، وتفيد التقارير بأن البعض منهم أعيدوا على أعقابهم من الحدود.

٥٨ - وتثير الحالة الإنسانية للسكان الصرب الباقين في القطاعين السابقين الجزع بشكل خاص. ويتكون هؤلاء السكان أساسا من المسنين والمعوقين الذين يقيمون في قرى صغيرة في قلب الريف. ولم يحظ العديد من هؤلاء بقدر كاف من الاهتمام في بعض الأحيان عن وفيات. ويخشى أن يتعرض عدد أكبر بكثير للموت أثناء فصل الشتاء إذا لم تقدم المساعدة الكافية في الوقت المناسب.

٥٩ - ويشكل القصور عن احترام حق الصرب الباقين الذين اعتقلوا بتهمة ارتكاب "جرائم حرب" أو عصيانا مسلحا" أيضا مصدرا للقلق. ويمثل عدم توفر الفرص الكافية للحصول على المشورة القانونية، وعدم وضوح الاتهامات، والمحاكمات غيابيا والتأخير المفرط في توجيه الاتهامات على ما يبدو المصدر الرئيسي للمشاكل. وينفر المحامون الذين تعينهم المحكمة من الاضطلاع بمهامهم ويجرون اتصالات محدودة أو لا يجرون أية اتصالات بالمتهمين.

٦٠ - علاوة على ذلك، فإن حقوق السكان من الأقليات في جمهورية كرواتيا تقيدهم التغييرات في الدستور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأحكام القانونية الجديدة، مثل القانون المتعلق بالعودة والمطالبة بالممتلكات، تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا بد من ضمان قدر كاف من الحماية لحقوق الأقلية الصربية حتى الإطار القانوني والدستوري لجمهورية كرواتيا.

الحواشي

(١) قدمت حكومة كرواتيا بيانات مستكملة عن حالات الانتهاك في مذكرة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقد استنسخ بعضها أدناه.

- - - - -